



المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم.

جردة سنة على أبواب العيد 72 للأمن العام اللواء عباس ابراهيم: نمسك بالوضع لكن لا أمن مضموناً 100%

- لبنان في خط الدفاع الأول ضد الإرهاب والمساعدة الدولية واجب
- الشبكات التخريبية قائمة لكن قدراتها شبه معطلة
- الحوار مع سوريا هو الطريق الوحيد والاقصر الى حل المشاكل الأمنية

الآخرى رأس حربة، سواء على مستوى مكافحة التجسس وتفكيك شبكات العدو او جبه خطر التكفيريين ومرتكبي الجرائم المنظمة واعمال التزوير والغش ونقل الممنوعات من مخدرات واسلحة واشخاص بطرق غير شرعية. والحديث عن استحقاقات العام تتقدمه محطة جديدة تحققت قبل ايام باستعادة الجرد اللبنانية المحتلة من التكفيريين في عرسال، وما سبقها من عمليات استباقية منعت مجموعات منهم من ان تعيث فسادا في المرافق العامة والمواقع الدينية والحزبية على مساحة الوطن

في العيد الثاني والسبعين للامن العام في 27 آب من كل عام، يقدم المدير العام اللواء عباس ابراهيم جردة بالانجازات بوجوهها الادارية والامنية والتنظيمية والسياسية. ورغم ما تشكله المناسبة من تقليد لم يكن قائماً لفترة طويلة من الزمن، فلاحياء العيد هذا العام اهمية خاصة. استعادت البلاد مؤسساتها الدستورية وانتظمت حياتها السياسية والوطنية في دورتها الكاملة وانتهت شغورا رئاسيا طويلا. الا انها تواجه الآن سلسلة استحقاقات أمنية خطيرة في محيط عربي واقليمي متفجر ملتهب، شكل الامن العام في مواجهته الارهاب الى جانب القوى العسكرية والامنية

الاجراء والتحقيق يراعي شروط حقوق الانسان وتلك الممنوحة للموقوفين. ماذا تعني هذه الخطوة، وهل هي الاخيرة ام ثمّة خطوات اخرى؟ □ عندما تسلمت مهماتي في المديرية العامة للامن العام سنة 2011 قمت بجولة على كل المكاتب والدوائر والمراكز، واطلعت عن كثب على طريقة عملها. لفتني يومها مركز التوقيف الموقت تحت جسر العدلية. للحقيقة شاهدت بأمر العين الظروف السيئة المحيطة بحياة المساجين، وقررت يومها ان اقوم بعمل ما ينهي هذه الحال. بطبعي عندما اريد ان اقوم بأي عمل اضع نفسي بموقع الطرف الآخر. قلت يومها اذا جاء يوم وحكم علي ان اكون في هذا السجن، فهل اقبل او ارضى بان اكون فيه؟ هل اقبل العيش في مثل هذه الظروف؟ كان جوابي الطبيعي يومها بالنفي والرفض معا. اطلقت عليه يومها اسم "سجن العار"، وقررت فورا ان اقوم بما يلزم وبكل جد واخلاص لتغيير هذا الواقع والتخلص منه. فعلا، كنت اشعر بالخجل كلما طلب مني اذن بزيارة يقوم بها ممثلون عن المنظمات الدولية والانسانية الى هذا المركز، او تحديد موعد للقائهم مع ضباطه. لا اخفي ان مشكلة مالية واجهتنا في مرحلة من المراحل قبل تنفيذ المشروع. لجأت الى بعض الاصدقاء طالبا الدعم من موقعي الشخصي لا المهني، فجاءني الجواب ايجابا. عرضت المشروع على بعض المنظمات والسفارات فلم يتأخر عدد منها في تقديم الدعم المالي والتقني وتوفير التجهيزات الضرورية. تزامنا مع انطلاق الورشة والحاجة الى المزيد من المال كنت الجأ الى معالي وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي كان قد انشأ صندوقا في الوزارة لترميم اوضاع السجون الموضوعه في عهدها وتحسينها وبناء اخرى على مستوى لبنان. لم يتردد معاليه في تقديم الدعم كلما طلبنا ذلك، وهو ما سمح باتمام المشروع وتجهيزه بافضل المعدات.

□ المعروف ان الامن العام هو اكثر الاجهزة التي توقف اشخاصا يفتقدون الاوراق الثبوتية او دخلوا البلاد خلسة، فهل تسبب ذلك في اكتظاظ في السجون؟ □ بالتأكيد مشكلة الاكتظاظ موجودة ونعاني منها كثيرا. نحن جهاز لا يوقف كل المساجين بل المخالفين الاجانب الذين يحالون البنا. على عاتقنا تقع مسؤولية تسلم من دخلوا البلاد ◀

جاهز لاني مهمة تكلفني اياها السلطة السياسية

الانتخابات النيابية تعزز الحياة الديموقراطية

□ ولم يستبعد اللواء ابراهيم احتمال استمرار وجود شبكات تخريبية في لبنان، لافتا الى ان قدراتها شبه معطلة، وان لبنان لم يسقط المفاجآت الامنية رغم اثبات الشعب اللبناني انه لن يكون بيئة حاضنة للارهاب. وهنا الحوار:

■ حفل العام الماضي بالانجازات بدءا بجواز السفر والمستندات البيومترية واهدات دائرتين لحقوق الانسان والامن الاقتصادي ووضع مدونة السلوك الخاصة بالمديرية ونيل جائزة ISO. كيف تحققت في ظل الاضطرابات السياسية؟ □ استطيع القول ان هذه الانجازات الادارية ليست شخصية او فردية، انما هي نتاج عمل فريق. كل ملف له لجنة متخصصة تهتم به من الالف الى الياء. تسلم المهمة منذ لحظة التكليف الى حين انجازها. يتولى رئيس كل لجنة من الضباط اطلاعي على ما ينجز يوميا لينطلق في عمله بالتوجيهات الضرورية. وقد ثبت بالفعل ان تقسيم العمل بهذه الطريقة التخصصية وعدم حصره بشخص، ايا تكن قدراته، ادى الى هذه النتائج الباهرة في وقت قياسي. بهذه الطريقة انجزنا اعمالا كثيرة رغم كل الانشغالات.

■ هل يمكن القول ان ما انجز كان وفق روتنامة عام 2017؟ □ من الطبيعي ان نضع مع بداية كل سنة برنامج عمل وفق اولويات نحددها، ونسعى الى تحقيقها. ان لم يتم تحقيق ذلك كاملا، فمعظمه وفق الاولويات المحددة سلفا، وقد تمكنا في بعض السنوات من انجاز 90% مما تقرر.

■ بنت المديرية مركزا للتوقيف الموقت في دائرة

«جلسة او خالفوا نظام الإقامة من مختلف القوى العسكرية والامنية من جيش وقوى امن داخلي وامن دولة. عليه اضطررنا اكثر من مرة الى ابقائهم في سجونهم ومراكز التوقيف لديهم الى حين تأمين المكان لاستقبالهم وتسوية اوضاعهم الادارية والقانونية. لا اخفيكم اننا نشهد في بعض الاحيان تدفقا يفوق قدراتنا وقدراتهم، فسجونهم ومراكز التوقيف لديهم تعيش المعاناة نفسها. مشكلة الاكتظاظ ضاغطة علينا جميعا، ما يقود الى التنسيق في ما بيننا لئلا تطول معاناة الموقوفين، وتوصلنا الى وضع جداول يومية لتقاسم هذه المهمة بشكل يمنع حالات الاكتظاظ لوقت طويل.

مركز التوقيف الموقت الجديد اقفاء سجن العار

مدونة السلوك الخاصة بالامن العام باتت نموذجا في دول الشرق الاوسط

بالتعاون مع البلديات والجمعيات الاهلية. ما الذي اثمرته هذه السياسة؟

■ كيف كانت ردود فعل السفارات والمنظمات الدولية ومسؤوليها تجاه هذه الخطوات؟
□ عندما افتتحنا مركز التوقيف الموقت في ساحة العبد في حضور وزير الداخلية وجهت الدعوات الى ممثلي الجهات المانحة والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية المقيمين في لبنان بالاضافة الى النواب اعضاء لجنة حقوق الانسان، ليشهدوا على هذا الانجاز الانساني والتثبت مما يوفره من شروط دولية معترف بها. كانت ردود فعلهم ايجابية للغاية. اخيرا زارني رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الشرق الاوسط وشمال افريقيا التابع لمنظمة الامم المتحدة عبد السلام سيد احمد لتبادل التهاني في ما انجزناه سويا على مستوى وضع مدونة السلوك الخاصة بعسكريي الامن العام واداريه، وتعزيز حالة حقوق الانسان في الامن العام، بعدما اعتمدت في شكلها ومضمونها في معظم بلدان الشرق الاوسط، وعدت انجازا رائدا تخطى الحدود اللبنانية الى دول المنطقة. لما سألتني عن مركز الاحتجاز الموقت لم اتردد في دعوته الى زيارته حيث اطلع على ظروف التوقيف، فاستحققتنا بذلك التهئة مرة اخرى. لذلك يمكنني القول ان ما كنا نخجل به على هذا المستوى بات موضوع فخر لنا وللوطن. وبعدها كنا نخجل بالمركز القديم بتنا نتباهي بالجديد بعدما ابعدنا عنه وصمة العار التي كانت تلاحقنا.

■ ما الذي غيّر وجود النازحين السوريين في عمل هذه المراكز؟

□ لا يمكننا ان نخفي ما عكسه النزوح السوري من ضغوط هائلة على مراكز الامن العام في اكثر من منطقة. اكثرهم رغبا في ترتيب اقامتهم والحفاظ على قانونية وجودهم في لبنان. وهو امر تسبب في عدم قدرة باقي اللبنانيين والاجانب والسياح المقيمين في لبنان على اتمام معاملاتهم

بالسرعة المطلوبة. لمواجهة هذا الوضع بدأنا تخصيص مراكز للنازحين السوريين سعيا الى توسيع نطاق خدماتنا. بالتعاون مع المفوضية العامة لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة انشأنا اربعة مراكز من عشرة مخصصة لاستقبال معاملات السوريين، نخطط لاقامتها لتبقى مراكزنا العادية قادرة على تقديم الخدمات للاخرين.

■ وضعت سلسلة من مذكرات التفاهم والاتفاقات مع معاهد وجامعات ومصارف ونقابات. ما هي الاهداف المرسومة لها وما المكاسب التي يجنيها الامن العام من خلال هذا الانفتاح غير المسبوق لاجهزة اخرى؟

□ طالما انني مؤمن بان هذا الجهاز قائم لخدمة الناس، لبنانيين ومقيمين على ارضنا ايا تكن جنسياتهم، من اولى واجباتنا تأهيل مهارات الضباط والعناصر المكلفين هذه المهام وتعزيزها، وهو ما فرض علينا مثل هذه التفاهمات والاتفاقات لتطبيق البرامج التي تعزز هذه القدرات وتطوير اداء العسكريين لتقديم



لا نسقط المفاجآت، والشعب اللبناني لم ولن يكون بيئة حاضنة للارهاب.

الخدمة في افضل الظروف. لا انسى هنا الاشارة الى مبادرة بعض السفارات لوضع خبرات بلدانها في تصرفنا، فتبادلنا وايها الخدمات والمهارات بشكل مفيد للغاية. لذلك نصر على القول اننا منفتحون على هذا النهج لأن التعاون والتكامل بين المجتمع المدني والاجهزة الامنية اكثر من ضرورة لتعزيز الثقة بين المواطن ودولته بشكل اكبر، تأكيداً على مبدأ ان الدولة واجهزتها الامنية تمارس مهمتها الامنية لتكون في خدمة المواطن وليس على المواطن.

■ يظهر بوضوح حجم المرأة وحضورها في الامن العام. هل تم ذلك بالصدفة ام ان هناك خططا مدروسة؟

□ في المبدأ، عند الاعلان عن اي دورة للامن العام، لا نخصص او نفصل بين الذكور والاناث، فهم وهن مواطنون ومواطنات، لهم ولهن الحقوق نفسها وعليهم وعليهن الواجبات نفسها. لكن ما هو طبيعي ان تكون المرأة غير قادرة على القيام او المشاركة في دورات امنية متقدمة في مهمات

محددة كذلك التي نقيمها للوحدات الخاصة. اذا تمكنت من ذلك بقدراتها الجسدية لا نحرّمها من هذا الحق. لذلك تبدو المشاركة النسائية في بعض مكاتب الامن العام الادارية حاضرة بقوة، فنحن ندرك ان ما لديها من مرونة يسهل لها القيام بادوار اخرى تتفوق فيها على الرجل.

■ كان الامن العام اول من اطلق نظرية الامن الاستباقي او الامن الوقائي، الى ان تحول لبنان مضرب المثل في مجال مكافحة الارهاب. ما هي العناصر التي سمحت بذلك؟ هل التنسيق مع الاجهزة الامنية وصل الى المرحلة التي ترضيك؟
□ اود ان اقول من دون ان اكشف سرا، ان لدينا في الامن العام بنك معلومات عمره 72 سنة يمكن استغلاله في اي وقت على المستوى الامني. بالمزاوجة بين ما سمح لنا به الكتاب والقانون من صلاحيات، ومضمون ما تمتلكه من معلومات، وصلنا الى الامن الاستباقي. بموجب صلاحياتنا، نستطيع ان نتعاون مع مؤسسات كثيرة بحكم القانون من اجل مصلحة لبنان، وعلى

نستعد لفتح 10 مراكز خاصة بالنازحين السوريين

الامن الاستباقي ثمرة حسن استخدام صلاحياتنا ومضمون بنك المعلومات

كل مواطن ان يعمل الى جانب دولته من اجل الوطن وحمائته. اما في شأن التنسيق بين الاجهزة، استطيع القول انه اكثر من ممتاز في المرحلة الحالية. كقادة اجهزة نحن على تواصل يومي ان لم يكن وجاهيا، فعبر الهاتف او اي وسيلة اخرى تقتضيها ظروف العمل. طالما ان لكل جهاز خصوصيته، فالتنسيق في ما بيننا لا يعني ذوبان جهاز في آخر. لذلك نشجع الضباط والعسكريين من مختلف الرتب على التسابق مع الاجهزة الاخرى لتحقيق انجازات وتحقيق نجاحات.

■ في ظل المواجهة المزدوجة مع العدو الاسرائيلي والمجموعات الارهابية، هل تشعر باي قلق وهل يمكن القول انكم فككتكم الشبكات الداخلية والخارجية المتورطة في هذه المواجهة؟

□ بالتأكيد لا ندعي تفكيك كل الشبكات كاملة، وما استطيع قوله اننا مطمئنون الى ما انجزنا ونشعر بالسيطرة على الوضع الامني. ليس هناك بالمفهوم الامني ما يسمى امنا مضمونا 100%، لا بل هو مستحيل. لذلك استطيع القول اننا نسيطر بنسبة مرتفعة، والدليل قائم في التوقيفات اليومية التي نقوم بها، وهو ما يدل على ان الشبكات التخريبية موجودة، لكن ما ثبت ان قدرتها على القيام بالاعمال الارهابية باتت شبه معطلة، كونها تحت الرصد المباشر للاجهزة الامنية. لست قلقا على وضعنا ربطا بما يشهده محيطنا. مقارنة بيننا والدول المشتعلة من حولنا يمكن القول ان وضعنا ممتاز. نحن نعرف انه كلما هزم الارهاب على المستوى العسكري المباشر، يلجأ تلقائيا الى العمل من تحت الارض، وهو ما يفرض علينا جهدا

◀ مضاعفا وتنسيقا أكبر بين الاجهزة. تأسيسا على هذه المعادلة، نقدّر من اليوم حجم المصاعب التي تواجهها في المستقبل نتيجة انهزام داعش ومثيلاتها في العراق وسوريا، ونستعد للمرحلة بكل عزم لمنع اي ارتدادات لها على لبنان، وندعي من اليوم اننا واعون لهذه المخاطر ووضعتنا الخطط للمواجهة اللازمة.

■ هل تتوقعون مفاجآت ام ان البيئة الحاضرة للارهابيين تقلصت او انتهت كما توقعت اكثر من مرة؟

□ من المؤكد اننا لم نسقط المفاجآت يوما من قاموسنا. لكن ما يطمئنا ان الشعب اللبناني لم يكن ولن يكون بيئة حاضنة للارهاب. اذا اردنا الحديث عن معادلة طائفية فالبيئة المسلمة كما البيئة المسيحية لم تكن حاضنة يوما للارهابيين ولن تكون. انا على يقين من ان تكوين الانسان اللبناني يختلف عن تكوين اي انسان اخر في المنطقة. كنت دائما اقول وما زلت ان في داخل كل مسلم لبناني ثقافة مسيحية، وفي داخل كل مسيحي لبناني ثقافة اسلامية، وهذا التزاوج بين الاديان والثقافات جعل من اللبناني نموذجا فريدا جعله يجنح اكثر فأكثر نحو الاعتدال، وهو ما يبعد مجتمعا عن الارهاب. لكن ذلك لا ينفي وجود اشخاص يمكن ان يشكّلوا حالات ارهاب فردية، وهو امر يمكن ان يشهده اي بلد في اوربا مثلا في اي بلد في العالم. فهل تتوقع مثلا ان تتلقى من عائلة لبنانية اخطارا بأن ابنها يمكن ان يتحول الى مصدر شبهة، فيطلبون الينا التدخل والتثبت من ذلك؟ أليست هذه الظاهرة من العلامات المطمئنة الضامنة لتثبيت الامن وتعزيز الاستقرار؟ لذلك علينا هنا ان نحسب حجم الثقة بنا لنصل الى مثل هذه المرحلة التي يتحول فيها المواطن خفيرا في خدمة الامن.

■ هل يمكن القول ان ثقة السلطات السياسية بكم في حجم ثقة المواطن، وهل انعكس يوما الخلاف السياسي حول بعض الملفات عليها؟

□ نحن اجهزة امنية وعسكرية تتمتع بثقة ودعم مطلّقين من السلطة السياسية رغم كل الانقاسامات حول بعض الملفات. الموضوع الامني مقدس بالنسبة الى السلطة السياسية وغير قابل للمزح ولا للتشكيك من اي مصدر.

■ كيف يمكن الفصل بين النازح والارهابي، وهل وقع المزج بينهما في مكان ما؟

□ نحن لا نحكم على النازحين السوريين على انهم ارهابيون لا سمح الله. النازح هو نازح، لكن الظروف المعيشية والثقافية عدا عن خلفيات واسباب نزوح البعض منهم الى لبنان قد تحولهم الى ارهابيين وان من طريق الخطأ. التلاعب احيانا بعواطفهم وافكارهم يجعلهم ارهابيين. نحن لا نسقط من حساباتنا ان ظروف معيشة الانسان تحدد مساره في هذه الحياة بالاضافة الى ما يخترنه من ثقافة. لذلك لا نتجاهل ولا ننسى تحوّل بعض السوريين او الفلسطينيين الى ارهابيين، او ان تكون الشبكات الارهابية فلسطينية او سورية او من جنسيات اخرى. بعض اللبنانيين الذين تم توقيفهم ويا للأسف كانوا شركاء او رؤساء لبعض هذه الشبكات.

■ يبدو في الفترة الاخيرة ان بعض مخيمات النازحين قد تحولت بيئة حاضنة للمجموعات الارهابية. الا يساعد حل هذا الملف على معالجة هذه الظاهرة؟

□ من المؤكد ان عودة اللاجئين الى بلادهم في اسرع وقت ممكن سيوفر الكثير من هذه المظاهر السلبية ويخفف من مخاطر كثيرة. لا ننسى ان الفقر وسوء الخدمات يقودان الانسان الى التطرف والارهاب، وهما من اهم العوامل المشجعة على هذا التوجه السلبي. لاعطيكم مثلا على ذلك، اذا ذهبت الى مخيم عين الحلوة واطلعت على معاناة بعض الفلسطينيين لن تستغرب تحول البعض من سكانه الى ارهابيين. ظروف حياة البعض تدفعهم دفعا الى اليأس الذي يقود الى اماكن من المستحيل ان يصل اليها انسان عاقل. لذلك الفت الى ان النزوح، كما شهدنا انعكاساته، له اكثر من مردود سلبي امني وصولا الى المردودين الاقتصادي والاجتماعي اللذين باتا يهددان العلاقة بين الشعبين اللبناني والسوري. لم نسمع فخامة الرئيس ميشال عون يحذر قبل فترة من كل ما يؤدي الى الحقد والكراهية بين النازحين واللبنانيين.

■ هل غيرت عملية تسليم الارهابي خالد السيد من فصائل فلسطينية النظرة الامنية الى مخيم عين الحلوة؟ الى اي مدى يمكن استثمار هذا التعاون ليقود الى محطات ايجابية؟

□ بداية علينا عدم تجاهل حجم التعقيدات الفلسطينية الداخلية التي تترجم في عين الحلوة. لذلك فإن كيفية استثمارها لتكون في مصلحة الامنين اللبناني والفلسطيني في ذاته. حرصنا على امن اللبناني يوازي حرصنا على الامن الفلسطيني. وهو امر يدفعنا الى البحث عن صيغة تمنع تحويل المخيم الى بؤرة ارهابية تنعكس ظلما في حق الشعب الفلسطيني والامن اللبناني ايضا، كما بالنسبة الى منع تحوله مخيم نهر بارد آخر، وهو ما يدفعنا الى التعامل مع هذا الملف بهدوء وحذر منعنا لتشريد مئة الف داخل المجتمع اللبناني.

■ اذا استمرت الاعتداءات على الجيش ومث فيها المجموعات الارهابية، هناك من يخشى من تحول مخيمات النازحين السوريين الى نهر بارد جديد. هل هناك ما يبرر هذا القلق؟

□ حتى الان على المستوى الامني ليس لدينا مثل هذا الخوف. لكن ذلك يمكن توقعه اذا ما طال امد هذه المخيمات وترسخت فقد تتحول مصدرا للمشاكل والارهاب، وفي حال العكس قد تتحول هذه المخيمات قنابل موقوتة.

■ ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه الامن العام في ملف عودة النازحين السوريين؟ وهل ما تملكونه من قيود وسجلات من شأنها تسهيل هذه العودة؟



عودة اللاجئين والنازحين الى بلادهم توفر الكثير من المخاطر السلبية

حق الاختلاف مشروع ومرحب به من ضمن المؤسسات وتحت سقفها

مليون سوري. منهم مليون ومئة الف مسجلون لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالاضافة الى هؤلاء هناك من لا تنطبق عليهم صفة النزوح التي تحددها معايير الامم المتحدة ما يرفع العدد الى مليون ونصف مليون بين مقيم ونازح. اضع اليهم ما يقارب مئة الف دخلوا لبنان خلسة. لمعالجة هذا الوضع ندعو الرعايا السوريين بين فترة واخرى الى مراجعة مراكز الامن العام لتسوية اوضاعهم من ضمن فترة سماح لنحد من عدد المقيمين خلسة والمخالفين نظام الإقامة.

■ ما هو عدد الفلسطينيين؟

□ عدد المسجلين لدينا يقارب 425 الفا، وفيما نعتقد ان بعضهم ترك لبنان، اللافت ان لدى وكالة غوث اللاجئين احصاء يتحدث عن 425 الفا ايضا.

■ ما هو المدى الذي بلغه التنسيق مع اجهزة الاستخبارات الدولية؟ ما الذي حققه لبنان على مستوى مواجهة الارهاب الذي تجاوز كل حدود الدول والقارات. هل يمكن القول اننا سجلنا تقدما على بعض الاجهزة، وكيف تم استثمار ذلك؟

□ عندما التقى بأي مسؤول امني دولي زائرا كان او مقصودا، امر على القول ان لبنان عند اول

خط في المواجهة مع الارهاب، لا بل هو في خط الدفاع الاول عن امنهم وامنا. لذلك فان مساعدة لبنان واجب ليبقى في موقع المقاوم الاول درءا للمخاطر التي تواجهنا وتواجههم في آن. الكثير من العمليات التي قمنا بها شكلت دفاعا عنا وعنهم ايضا، وان مساعدتنا على المستوى اللوجستي واجبة الوجود وضرورية للغاية وهي استثمار لمصلحتهم كما هي من مصلحتنا. نحن من موقع جغرافي فرضت علينا هذه المواجهة مع الارهاب وهزمناه في اكثر من مكان وزمان. وهو ما فرض علينا وعليهم سواء كانوا من العرب ام من الغرب تنسيقا غير مسبوق. فهم يدركون عبر مساعدتنا انهم يوفرّون عليهم الكثير من المواجهات المتوقعة. لذلك استطاع القول ان التنسيق يومي، وكلما دعت الحاجة وبكل الوسائل المتاحة. لا اكشف سرا اذا قلت اننا على اتصال مباشر مع عدد من قادة الاجهزة الامنية في المنطقة والعالم. خطوط التواصل مفتوحة بشكل دائم متى استدعت الامور ذلك.

■ ما هو حجم تفهمهم حاجات لبنان التقنية المتطورة، وكيف يترجمون ذلك؟

□ طبعا في كل زيارة اقوم بها الى الخارج او يزورني اي من المسؤولين يسألون عن حاجاتنا فيفاجأون بأننا واعون ومنظّمون، نعرف ما نريد وما نحتاج اليه من تجهيزات تقنية وغير تقنية لتطوير قدراتنا. نحن نواكب اخر ما تم التوصل اليه من تقنيات في العالم. ولأننا نعرف قدرات من نتعاوى معهم، نعرف ما نطلب لنجد التجاوب الذي نتوقعه في الكثير من الاحيان.

■ هل انت جاهز لتولي اي وساطة تطلب منك تسهيلات لعودة النازحين السوريين رغم الخلافات السياسية الحادة في هذا الملف؟ هل تعتقد ان هذه العودة ممكنة من دون التنسيق مع النظام السوري؟

□ من دون شك سبق ان اشرنا الى حجم الضغوط التي تسبب فيها النزوح السوري على كل المستويات في لبنان وصولا الى الشق الامني. لذلك انا جاهز للقيام باي مهمة يتم تكليفني اياها من السلطة السياسية. ليس لدي محرمات من التكلم مع احد من اجل حل يخدم مصلحة لبنان. انا مستعد لاستثمر علاقاتي التي بنيتها



المديرية العامة
للأمن العام

٧٢ سنة تضحية وخدمة تا يبقوا الأمل



٢٧ آب
١٩٤٥ - ٢٠١٧



◀ على المستوى الامني مع كل زملائي في الاجهزة الامنية في المنطقة والعالم، في خدمة مصلحة لبنان العليا. اذا كلفتنى السلطة السياسية هذا الملف اعتقد جازما ان لدي الكثير من المعطيات التي تؤدي الى النجاح في هذه المهمة.

■ الى اي مدى ترى ان الحوار مع سوريا ممكن ان يكون محصورا في هذا الملف فقط؟
□ ليس سرا القول انني على تواصل مع السلطات السورية على المستوى الامني وهو امر معلن، وان زيارتي الى سوريا قائمة، والتنسيق مع السلطات السورية يتم تداوله في وسائل الاعلام.

■ هل تعتقد ان هذا الامر كاف ومجد؟
□ طبعاً، ان اي حوار مجد. اغلاق باب التواصل والحوار لا يؤديان الى حل اي ملف ولن نصل من دونهما الى اي نتيجة. الظروف السياسية هي التي تسمح او لا تسمح بذلك، وهو امر اتركه للسلطة السياسية. هي التي تقدر وليس انا. لكنني اقول ان الحوار هو الطريق الوحيد والاقتصر الى حل كل المشاكل الأمنية.

■ ما هو تقويمك اليوم للاوضاع السياسية والبلاد تتجه الى اجراء الانتخابات النيابية الفرعية والعامية؟

□ صحيح ان اعمدة السلطة الدستورية اكتملت منذ انتخاب فخامة رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة وعودة الحركة ناشطة الى مجلس النواب. لذلك يصح القول ان الدورة الدستورية في لبنان باتت مكتملة وليست ناقصة، ومعها الدورة الامنية ايضا. مما لا شك فيه ان هذه الحيوية السياسية الموجودة في البلد تؤمن استقرارا سياسيا ينعكس على الاستقرار الامني في النهاية. هنا ارغب في الربط بين السياسة والامن. ما يثير الارتياح ان المؤسسات الدستورية تؤمن لنا غطاء كافيا للقيام بأي عمل امني بارتياح. خير دليل جاء في ردود الفعل السياسية بعد العملية التي قام بها الجيش في عرسال ووفاة اربعة موقوفين والتي اظهرت من دون اي شك حجم الثقة والغطاء السياسي المتوافرين للقوى العسكرية. فهو غطاء مطلق يريحنا ويشجعنا على المضي في المهمات التي اوكلت الينا. العام الماضي كان الوضع السياسي مختلا، ولم يكن لدينا رئيس للجمهورية، والمقارنة

معايدة

في عيد الامن العام الثاني والسبعين، وجه المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الى العسكريين المعايدة الآتية:
"ككل عام، اتوجه اليكم والى عائلاتكم بالمعايدة، ولاقول لكم: لا وقت للراحة لأن المطلوب كثير والوقت قليل.

لا راحة ابدأ طالما ان لبنان يمر في هذه الظروف الصعبة. بفضل جهودكم وعرقكم وتعبكم وبذل الدم والذات حتى، جنبنا لبنان واللبنانيين ولا نزال كوارث كانت محتمة. وهو ما يدفعني الى ان اتمنى لكم المزيد من العافية، ولاشجعكم على العطاء اكثر. المديرية العامة للامن العام كانت وستبقى مؤسسة تفتخرون بالانتماء اليها".

□ ابدأ، العودة الى تلك الفترة تثبت ان احسن احوالنا. اعتقد ان انجاز الانتخابات النيابية في الفترة المقبلة سيعزز القول ايضا اننا نعيش حياة ديمقراطية تفتقدها دول كثيرة في المنطقة. وهذه هي نقطة قوة تعزز السير في اتجاه المزيد من الاستقرار في البلد. بالتأكيد ستبقى لدينا خلافات سياسية. الحق في الاختلاف مسموح ومشروع ومرحب به من ضمن المؤسسات وتحت قبة البرلمان وتحت سقف مجلس الوزراء.

■ ما الذي تغير وما الذي يضمن باستمرار هذا الغطاء السياسي؟ ألم تذكر بعض ردود الفعل على حادثة عرسال بما شهدناه في عامي 2013 و2014 عند توقيف شادي المولوي؟ هل يمكن ان يهتز هذا الغطاء في اي لحظة؟

□ ابدأ، العودة الى تلك الفترة تثبت ان احسن احوالنا. اعتقد ان انجاز الانتخابات النيابية في الفترة المقبلة سيعزز القول ايضا اننا نعيش حياة ديمقراطية تفتقدها دول كثيرة في المنطقة. وهذه هي نقطة قوة تعزز السير في اتجاه المزيد من الاستقرار في البلد. بالتأكيد ستبقى لدينا خلافات سياسية. الحق في الاختلاف مسموح ومشروع ومرحب به من ضمن المؤسسات وتحت قبة البرلمان وتحت سقف مجلس الوزراء.